

Distr.: General
3 May 2004
Arabic
Original: English



لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧
(١٩٩٩) بشأن تنظيم القاعدة وحركة الطالبان
وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات

رسالة مؤرخة ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ موجهة من الممثل الدائم لكمبوديا
لدى الأمم المتحدة إلى رئيس اللجنة

بناءً على تعليمات من حكومة كمبوديا الملكية، أتشرف بأن أقدم طياً تقريراً عن
الإجراءات التي اتخذتها حكومة كمبوديا الملكية عملاً بالفقرتين ٦ و ١٢ من القرار ١٤٥٥
(٢٠٠٣) والقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) (انظر المرفق).

وسأغدو ممتناً إذا تفضلتم باتخاذ ما يلزم لإدراج كمبوديا على قائمة الدول الأعضاء
التي قدمت التقارير المشار إليها.

(توقيع) أووتش بوريث
السفير
الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ الموجهة إلى رئيس اللجنة
من الممثل الدائم لكمبوديا لدى الأمم المتحدة

الإجراءات التي اتخذتها حكومة كمبوديا الملكية عملاً بالفقرتين ٦ و ١٢
من القرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣) والقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)

أولاً - مقدمة

حتى الآن، ما زال الإرهاب الدولي يواصل أنشطته الخطيرة التي تؤدي إلى خسائر
في الأرواح والممتلكات. ورغم تعدد الأنشطة الوقائية لمنع تحول الإرهاب إلى مشكلة عالمية
عامة وتزايد التعاون الذي نجح في وقف عدد من المؤامرات والشبكات الإرهابية، فإن
الأنشطة الإرهابية ما زالت قائمة كما أنها آخذة في التزايد، مما يعكس عدم فعالية الإجراءات
التي تتخذ بشأن من يمارسون هذه الأنشطة.

١ - قمع الإرهاب الدولي

- انتهجت كمبوديا سياسة صارمة لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره.
والواقع، إن كمبوديا تتعاون تعاوناً وثيقاً مع البلدان المجاورة، وتتعاون بصفة خاصة
مع الولايات المتحدة الأمريكية لوقف جميع أنشطة الجماعة التي يطلق عليها اسم
”الجماعة الإسلامية“ والتي تقوم بإدارة المنظمة غير الحكومية التي يطلق عليها
اسم ”أم القرى“ في كمبوديا وتمولها ”إسلام القرى“ في المملكة العربية
السعودية ومن منظمة ”القاعدة“ الإرهابية الدولية. وتتمثل أغراض هذه الجماعات
في البحث عن ملاذ وتقديم التعليم على المستوى المحلي بواسطة أفراد يتلقون دعماً
من داخل البلد ويتم إيفادهم إلى الخارج بناء على ذلك. وقد بذلت جميع السلطات
المعنية مجتمعة قصارى جهودها لضمان عدم استخدام الجماعة لكمبوديا كمنطقة
تمارس منها أي أعمال إرهابية ضد أي بلد أو في أي مكان من العالم.

- وفي عام ٢٠٠٣، كثفت جميع وكالات الاستخبارات وقوات الشرطة والقوات
العسكرية من تعاونها عن طريق تبادل المعلومات بشأن التحقيقات والبحث عن
المشتبه فيهم ورصد تحركاتهم. وفي إطار هذه الجهود تم القبض على ٥ أشخاص
مشتبه فيهم بينهم مصريان، وتايلنديان من المسلمين وكمبودي مسلم واحد وتجري
حالياً محاكمتهم. وعلاوة على ذلك، طلب إلى منظمة أم القرى غير الحكومية أن
تتوقف عن العمل في كمبوديا من الآن وإلى الأبد. وخلال هذه السنة أيضاً

اكتشفت السلطات الكمبودية شبكة توريد للأسلحة تابعة للانفصاليين التاميل فضلا عن شخصين أجنييين آخرين لهما صلة بذلك، وتم ترحيلهما أيضا. وعلى ذلك، ظلت السلطات في حالة يقظة تامة ومراقبة لتتبع الأنشطة التي تقوم بها العناصر الإرهابية، وللبحث عن شبكة القاعدة ومؤيديها بصفة أساسية.

٢ - وتؤمن كمبوديا بأنه لا بد لتحقيق النجاح من التعاون الشامل والالتزام المشترك في المنطقة وبذل الجهود الدولية على جميع المستويات من أجل اتخاذ تدابير ملموسة في مجالات التحقيق، وإنفاذ القانون، وتجميد الأصول والتمويل للإرهابيين ومؤيديهم، بما في ذلك العمل على منع الإرهابيين من الاندماج في النظام المالي الدولي. ومع ذلك، فمن البديهي أن مكافحة الإرهاب الدولي ما زال أمامها شوط طويل وتحتاج إلى نظام آلي دولي للسير قدما على أساس عاملين: الإرادة السياسية الدولية وفعالية بناء القدرات.

ثانيا - سياسة حكومة كمبوديا الملكية ومساعدتها الحميدة

١ - القانون الوطني لمنع الإرهاب الدولي والقضاء عليه:

يتوفر لدى كمبوديا تصميم أكيد على مكافحة الإرهاب الدولي وهي تلزم نفسها بالانضمام إلى المجتمع الدولي في محاربة جميع أشكال الإرهاب. وقد أعطيت أولوية عليا لتحسين القوانين المهمة القائمة حاليا بهدف تعزيز الأمان الاجتماعي والحقوق الأساسية للشعب وتناول هذه المسائل على وجه السرعة من أجل ضمان فعالية تنفيذ قوانين مكافحة الإرهاب.

٢ - وأعيدت صياغة القوانين الجنائية والإجراءات التشريعية للقوانين الجنائية التي كانت تضم ٣٠٠ مادة فقط الآن في ١٥٠٠ مادة. وقد قدم هذا المشروع إلى مجلس الوزراء للنظر فيه على سبيل الأولوية قبل تقديمه إلى الجمعية الوطنية لإصداره.

٣ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وبفضل مشاركة خبراء ذوي مستوى رفيع في المالية من صندوق النقد الدولي، تمكنت كمبوديا من صياغة قانون لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهابيين. وتقوم وزارة العدل حاليا باستعراض هذا المشروع قبل عرضه على مجلس الوزراء.

٤ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، وبناء على طلب الحكومة، قام خبراء من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بزيارة لكمبوديا ونظموا حلقة دراسية عن تنفيذ ١٢ وثيقة عالمية قانونية وعن منع وقمع الإرهاب الدولي، بما في ذلك إنشاء فريق عامل لدراسة مشروع القانون الجديد المتعلق بمكافحة أعمال الإرهاب والذي لم يزد عدد مواده في القانون السابق عليه عن ٤ مواد.

- ٥ - وقامت حكومة كمبوديا الملكية بالتعاون مع المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني بوضع مشروع قانون عن مكافحة الأسلحة والذخائر والمتفجرات وقد تم تقديمه بالفعل إلى الأمانة العامة للجمعية العامة.
- ٦ - وفي عام ٢٠٠٤، وقّعت حكومة كمبوديا الملكية وحكومة أستراليا مذكرة تفاهم بشأن التعاون لمكافحة الإرهاب الدولي من أجل وضع إطار للتعاون بهدف منع وقوع الإرهاب الدولي.
- ٧ - ووقّعت حكومة كمبوديا الملكية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية مذكرة تفاهم لوضع نظام لبرنامج مكافحة لمنع الأعمال الإرهابية عند نقاط عبور الحدود. وفي عام ٢٠٠٣، قامت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بتركيب نظام Pisces في مطار بنوم بنه الدولي كما قامت بدراسة إمكانية تركيب هذا النظام في نقاط المراقبة الدولية المهمة الأخرى في المستقبل.
- ٨ - وبعد تدمير أكثر من مائة ألف قطعة سلاح خلال الأعوام الماضية، طلبت كمبوديا مؤخرا من الولايات المتحدة أن تمد لها يد التعاون في الاستعداد لتدمير ٢٣٣ قذيفة جو - أرض من طراز A72 (وتم بالفعل تأكيد الموافقة على مد يد التعاون) موجودة حاليا في مخازنها للتدليل على صدق نية كمبوديا في تصميمها على الاستمرار في الحد من الأسلحة، وجمعها وتدميرها.

ثالثا - المشاركة في الاتفاقات الدولية بشأن القضاء على الإرهاب الدولي

- ما برحت المؤسسات القانونية والتنفيذية الكمبودية تتعاون تعاوناً تاماً مع المؤسسات القانونية والتنفيذية الأخرى في المنطقة وفي سائر أنحاء العالم، ويشكل هذا جزءاً من إسهامها في الجهود المشتركة الرامية إلى استئصال شأفة الإرهاب من أنحاء العالم كافة.
- ١ - وتتوفر لدى حكومة كمبوديا الملكية النية الصادقة للمشاركة في اتفاقيات وبروتوكولات الأمم المتحدة الـ ١٢ المتعلقة بمكافحة أعمال الإرهاب الدولي. وقد أصبحت كمبوديا طرفاً في ٤ اتفاقيات وبروتوكولات وهي في وضع يسمح لها الآن بتقديمها إلى الجمعية الوطنية للتصديق عليها. وستوقع قريباً الاتفاقيات والبروتوكولات الثمانية المتبقية.
- ٢ - وقد أعربت كمبوديا عن تأييدها وانضمامها للاتفاق الذي وقّع بين الفلبين وإندونيسيا وماليزيا في ٣٠ تموز/يوليه بشأن وضع إجراءات تشريعية للتنسيق وتبادل المعلومات.
- ٣ - وتسلم كمبوديا بقبولها للتوصيات الصادرة عن المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا الذي شاركت في تنظيمه ورئاسته سنغافورة وأستراليا وعُقد في الفترة من ٣ إلى

٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ بضرورة توحيد الجهود من أجل معالجة آثار الهجمات الإرهابية التي تستخدم فيها الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنشاط الإشعاعي.

٤ - وفي آب/أغسطس ٢٠٠٣، حضرت كمبوديا الاجتماع الثاني لاجتماع الموظفين القضائيين لرابطة أمم جنوب شرق آسيا الذي عقد في بالي بشأن المسائل المتعلقة بالإرهاب. وقد أسفر الاجتماع عن المبادرتين المهمتين التاليتين:

أ - تجريم ممارسة الإرهاب وتشجيع القوانين الوطنية لمكافحة الإرهاب في الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا مع العمل على تحقيق التوافق والانسجام فيما بينها.

ب - بحث وضع اتفاقية إقليمية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في مجال مكافحة الإرهاب.

٥ - وفي آب/أغسطس ٢٠٠٣، أصدرت جميع بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا (بما فيها كمبوديا) وأوروبا بياناً مشتركاً بشأن التعاون في مجال مكافحة الإرهاب الدولي واعتمدت مذكرة التفاهم المبرمة بين الرابطة والصين بشأن التعاون في المسائل الأمنية غير التقليدية (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤).

٦ - ووافقت كمبوديا على مشروع البيان المشترك الصادر عن وزراء خارجية الاتحاد الروسي وبلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن التعاون في مجال مكافحة الإرهاب الدولي؛ وسيكون هذا البيان جاهزاً للتوقيع في الاجتماع المقبل لرابطة أمم جنوب شرق آسيا على المستوى الوزاري الذي يعقد في جاكارتا بجمهورية إندونيسيا في تموز/يوليه ٢٠٠٤.

٧ - وتؤيد كمبوديا نتيجة التعاون بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والولايات المتحدة الأمريكية في إطار التعاون بشأن إدارة الكوارث كجزء من التدابير التي تتخذها الرابطة والولايات المتحدة لمكافحة الإرهاب.

٨ - كما حضرت كمبوديا الاجتماع الوزاري المعني بمكافحة الإرهاب الذي عقد في بالي يومي ٤ و ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٤ ووافقت على إصدار بيان مشترك واحد عن ذلك الاجتماع تضمن ما يلي:

- إنشاء فريق عامل من كبار المسؤولين عن إنفاذ القوانين بهدف جمع المعلومات عن الإرهابيين وتقديم توصيات تتضمن التدابير القانونية المناسبة لمكافحة الإرهاب.

كما حث الوزراء جميع البلدان على التصديق على اتفاقيات مكافحة الإرهاب الـ ١٢ بأسرع ما يمكن.

- إنشاء فريق عامل من القانونيين بهدف توفير وتبادل جميع المعلومات ذات الصلة اللازمة لمكافحة الإرهاب.

- مطالبة المسؤول عن مركز الإرهاب لمنطقة جنوب شرق آسيا في كوالالمبور، والمسؤولين عن أكاديمية إنفاذ القوانين في بانكوك والمسؤولين عن مركز التعاون وإنفاذ القوانين في إندونيسيا بإنشاء فريق عامل لغرض إيجاد تنسيق فعال.

رابعاً - تجميد الأصول المالية والاقتصادية

- قامت حكومة كمبوديا الملكية بتطبيق القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، والفقرة ١ والفقرة ٢ (أ) من القرار ١٣٩٠ بشأن تجميد الأموال تطبيقاً صارماً وفقاً للقوانين المحلية الكمبودية في هذا الصدد واتخذت الخطوات اللازمة التالية:
- أصدرت حكومة كمبوديا الملكية تعليمات إلى جميع المؤسسات والسلطات المختصة المعنية بالالتزام بقراري مجلس الأمن بشأن تجميد نقل الأموال المشكوك فيها، وبصفة أساسية الموارد المالية للطلالين وأسامة بن لادن ومنظمة القاعدة.
- ومن أجل اتخاذ مزيد من الإجراءات المضادة الفعالة ضد غسل الأموال، أصدر مصرف كمبوديا الوطني أيضاً ما يسمى PRQKS، وهو إعلان يتضمن تعليمات لجميع المؤسسات المالية لتتبع أي صلات مثيرة للريبة تتعلق بعمليات مالية للجماعات الإرهابية والتعرف عليها واتخاذ إجراءات فورية بتجميد جميع الأصول وحظر تحويل الأموال.

خامساً - الخاتمة

- حكومة كمبوديا الملكية ملتزمة قانوناً بجميع قرارات مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، أعدت كمبوديا قوانين للتعامل مع الإرهاب تغطي كل خطوة وكل إجراء من أجل قمع ومكافحة جميع الأعمال الإرهابية في آن واحد.
- ومع ذلك، ومن أجل تصحيح الخلل والتصدي لانتهاك الالتزامات القائمة في العملية الدولية الحالية لمكافحة الإرهاب، فإن الحاجة تدعو إلى إيجاد طرائق مناسبة للعمل، ومن ثم فإنه يتعين على جميع الدول مد يد التعاون الكامل في الرغبة في تبادل المعلومات بشأن العمليات والمسائل القضائية على قدم المساواة بما يتيح الانتفاع بتسهيلات معينة.